الأنباء
الاربعاء 11 سبتمبر 2013

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

البرجس: تحويل العاصمة إلى مركز سياحي واستثماري

وليد البرجس

وصف مرشح الدائرة الثانية لانتخابات المجلس البلدي وليد البرجس التحركات الحكومية لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري بالبطيئة والخجولة، داعيا إلى تكاتف الجهود للنهوض بالبلاد وتجميل العاصمة وزيادة المساحات الخضراء تمهيدا لمرحلة جديدة من الاقتصاد النوعي القائم على السياحة الخليجية والمشروعات الاقتصادية.

وذكر في تصريح صحافي أنه سيقدم تصورا شاملا أمام المجلس البلدي بكيفية التحول بالعاصمة لتكون مركزا محوريا على المستويين المحلي والعربي.

وأكد البرجس أن الكويت تملك كل مقومات التحضر والانتقال نحو المشروعات السياحية الجاذبة للسياحة الخليجية والعربية مستقبلا، فهي تقع على الخليج العربي ولديها شواطئ مميزة وجزر متنوعة في المساحات ما يجعل منها بيئة خصبة للسياحة من خلال تخصيص المجلس البلدي لمساحات واسعة لشركات القطاع الخاص لتقوم باستثمارها وفق نظام الـ «B.O.T». وشدد على أن التعاون مع القطاع الخاص سيضمن تجميل العاصمة وتغيير مظهرها العام وإزالة كل المظاهر السلبية وتطوير الخارطة الطرقية وتوسيع رقعة المساحات الخضراء وزراعتها بمختلف الأنواع لتكون جاذبة لعشاق الطبيعة والمظاهر الخلابة.

وأشار إلى أن لجانا في المجلس البلدي قدمت سابقا تصورا لتجميل العاصمة إلا أن هذا التصور لم ير النور منذ سنوات، داعيا إلى الإسراع في تطبيقه على ارض الواقع، وإطلاق مشروع مترو الأنفاق وعدم السماح بالسكن الخاص داخل العاصمة الكويت وجعلها مركزا ماليا وتجاريا تنتشر فيه الشركات والمكاتب والمطاعم والمراكز الترفيهية.

ودعا البرجس إلى ضرورة نقل المراكز الحكومية إلى مناطق قريبة من العاصمة وذلك بهدف تخفيف الازدحامات المرورية وتخفيف العبء عن السياسات الموضوعة لحل الاختناقات التي تسببها وخصوصا في أوقات الذروة، موضحا أنه سيطالب في البلدي بتخصيص قطع من الأراضي في مناطق مجاورة لتحويلها لمراكز حكومية وإخلاء العاصمة منها والاكتفاء بمكاتب خدمة المواطن والحكومة مول فقط.

وتابع بأن هناك حاجة ماسة إلى زيادة إنشاء الحدائق العامة وتخصيص أماكن للترفيه.

الأستاذ: لجنة لاستقبال المقترحات لتطوير العمران

عبداللطيف الأستاذ

قدم عضو اللجنة المكلفة م.عبداللطيف الاستاذ عددا من الاقتراحات، تضمن الاول عمل لجنة لاستقبال الأفكار والمقترحات لتطوير العمران، وتضمن الاقتراح على التالي: عمل لجنة لاستقبال الأفكار والاقتراحات من التجار والمواطنين لتطوير العمران في الكويت وأعضاء اللجنة مكونة من:

عضو من بلدية الكويت.
عضو من وزارة الأشغال.
عضو من وزارة الاسكان.
عضو من جامعة الكويت.
عضو من وزارة العدل.
عضو من وزارة المالية.
عضو من التجارة والصناعة.
عضو من مجلس الوزراء.

ثم تقوم اللجنة بدراسة الأفكار والاقتراحات وعرضها على مجلس الوزراء للبحث فيها.

وتضمن الاقتراح الثاني التالي بسبب معاناة عدد من أصحاب ورواد الدواوين القريبة من البحر والقرية التراثية ومعاناتهم من عدم وجود مواقف للسيارات امام الدواوين. لذلك: فإنني اقترح تحديد ساحة مواقف سيارات لكل ديوان وذلك مراعاة منا لأصحاب ورواد هذه الدواوين.

وقال في اقتراحه الثالث: بسبب الزيادة في كمية وسعر حديد التسليح للمبنى وحساب كميات مواد البناء أسعارها وأسعار مخططات المباني المتفاوتة عن طريق المكاتب الهندسية والتي يتأثر منها المالك المقبل لبناء بيت جديد للأسرة والترميم ومراقبة أسعار شركات المقاولات المنفذة للمخطط. لذلك: اقترح عمل لجنة من المختصين لمراقبة كمية وأسعار مواد البناء خاصة حديد التسليح وأسعار المخططات في المكاتب الهندسية وأسعار شركات المقاولات المنفذة للمخطط وان يتكون اعضاء اللجنة من كل من:

1 ـ بلدية الكويت (لجنة تصنيف المقاولين).
2 ـ وزارة الأشغال.
3 ـ وزارة التجارة.
4 ـ اتحاد المكاتب الهندسية.

كما تضمن الاقتراح الرابع التالي: نظرا لما لوحظ في الفترة الاخيرة من كثرة انتشار ساحات من دون ترخيص تستغل كمعرض لبيع السيارات المستعملة مما تسبب في جعل بعض المناطق في شكل غير حضاري وتسبب الأذى لبعض سكان هذه المناطق ايضا القريبة من الشارع الرئيسي وكذلك عند استغلال الساحات امام المساجد.

لذلك: اقترح تحديد قطعة ارض وانشاء معرض للسيارات المستعملة عليها للحد من عملية الفوضى عند عرض السيارات في المناطق السكنية وامام الشوارع الرئيسية على ان تقسم هذه القطعة من الارض وتعرض للايجار بأسعار رمزية لأصحاب السيارات المستعملة والشركات.

العميري: قانون لكشف أسماء شركات الأغذية الفاسدة

حامد العميري

أعلن مرشح المجلس البلدي عن الدائرة الأولى حامد العميري أنه سيعمل على تبني مشروع خاص لكشف أسماء شركات الأغذية الفاسدة كنوع ملحق بالعقوبة التي يمكن ان تنالها تلك الشركة في حال ضبطها تقوم بالغش التجاري او بيع اغذية فاسدة، وقال العميري ان مشروع مثل هذا القانون يمكن ان يساهم فيه المجلس البلدي ومجلس الامة والحكومة ممثلة في وزارة التجارة.

وأشار العميري الى انه لا بد الآن من الدفع ايضا باتجاه لإقرار قانون مشروع هيئة الغذاء والتغذية، الذي اقرته لجنة المرافق في مجلس الأمة السابق وهو المشروع الذي بموجبه تم تغليظ العقوبات على تجار الأغذية الفاسدة، التي تصل الى الحبس والغرامة وسحب الترخيص وإغلاق المحلات المخالفة.

وقال العميري إن إنشاء هيئة الغذاء وتغليظ العقوبات من شأنه الحد من عملية تسريب الأغذية الفاسدة الى الاسواق، بالإضافة الى دفع الجهات الرقابية المعنية بالفحص والمراقبة في مختلف وزارات الدولة تحت مظلة هذه الهيئة، مما سيؤدي الى زيادة الاهتمام بين هذه الجهات. وتمنى العميري من اعضاء المجلس البلدي القادم ان يدفعوا باتجاه ان يقر مجلس الامة هذا القانون.

بويابس: ضرورة الإسراع في معالجة المشاكل البيئية

أحمد بويابس

طالب مرشح انتخابات المجلس البلدي 2013 عن الدائرة الرابعة احمد بو يابس الجهات المسؤولة بوضع الحلول اللازمة لعلاج المشاكل البيئية المتعددة في البلاد، متمنيا ان يكون هناك جهاز مختص من جميع الجهات ذات الصلة الحكومية لوضع الخطط التي من الممكن ان تعالج تلك المشاكل البيئية.

وأكد بويابس في تصريح صحافي ان الوضع البيئي في البلاد سيئ ويزداد سوءا يوما بعد يوم، لاسيما ان هناك مخاطر بيئة تحيط بنا في عدة مناطق في البلاد وجلها قريبة من مساكن المواطنين والمقيمين.

وأشار الى ان هناك مشاكل لم تحل حتى الآن مثل تسريب الغازات من المصانع القريبة من مناطق ام الهيمان وتضرر قاطني المنطقة السكنية القريبة منها، مشيرا إلى أن سكراب أمغرة ومكب الإطارات في ارحية لا يقلان خطورة عن الوضع البيئي في أم الهيمان، خصوصا أن كل هذه المشاكل بفعل بعض المصانع التي تنفذ السموم منها. وتطرق بويابس إلى مشاكل البيئة البحرية الموسمية والتي تحدث فيها مثل المد الاحمر في جون الكويت، ومنابع التلوث في البحر المطل على المنطقة الحرة وغيرها من المشاكل البيئية، مطالبا بحلول شاملة لهذه المشاكل والعمل على معالجتها.

أعلن تضامنه مع مساعي إيقاف بناء مصانع جديدة بالمنطقة

الشمري: الحكومة تكرر أخطاءها في محافظة الجهراء

عبدالكريم الجباري الشمري

استنكر مرشح الدائرة الثامنة لانتخابات المجلس البلدي عبدالكريم الجباري الشمري عزم الحكومة المضي قدما في تنفيذ مشاريع صناعية جديدة في الجهراء، وقال «إن أهل الجهراء محاصرون منذ سنوات بمشاكل بيئية وكوارث المناطق الصناعية في ضوء إخفاق حكومي واضح في إيجاد حل جذري لتلك المشكلات، ومن المخزي والغريب أن الحكومة تعاود تكرار أخطائها مرة أخرى لتزيد الطين بلة ولتضاعف من معاناة أهالي المنطقة بعنادها وإصرارها على المضي قدما في مشروع سيقضي نهائيا على آمال المحافظة في التخلص من مشاكلها البيئية.

وأكد تضامنه مع الجهود المبذولة لمنع الكارثة، مشيرا إلى أن المشاكل البيئية تعتبر المعضلة الرئيسية والنكبة الكبرى لأهالي المنطقة مما يستوجب التحرك سريعا لوقف تلك المصانع المزمع إنشائها لتعلقها بمواد كيماوية وغازات. وأضاف أن مشكلة المصانع والتلوث البيئي في الجهراء وضع على رأس برنامجه الانتخابي كاشفا عن تبنيه المساعي لإيقاف تخصيص الأراضي لتلك المصانع لحين إعداد دراسة معمقة تشرح مردوداتها الاقتصادية والبيئية على الجهراء.

وتابع الشمري «ان المجلس البلدي بحاجة إلى إعادة تقييم الموقف كاملا وبشفافية تامة بخصوص المناطق الصناعية في الجهراء بعيدا عن أي ضغوطات تتعلق بمصالح المتنفذين فمن غير المعقول أن يتم التضحية بمستقبل نصف مليون نسمة يسكنون الجهراء من أجل مصالح مادية لبضعة أشخاص، معربا عن آماله بأن الجميع سيقتنع في النهاية بتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية غير أن الأمر يحتاج لجهود كبيرة ومتضافرة من أجل وصول الصورة كاملة وبشفافية أمام الرأي العام كله».

البوص: قانون 5/ 2005 كبّل «البلدي» وحجّم دوره

فيصل البوص

طالب مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات المجلس البلدي فيصل البوص بضرورة نسف قانون البلدية رقم (5) لسنة 2005 كونه كبل دور المجلس البلدي وقلص دوره الرقابي وهو ما انعكس إهمالا وترديا في كل الخدمات والمواقع بالمحافظات.

وقال البوص: لقد حان الوقت لنسف هذا القانون أو تعديله بما يعزز استقلالية المجلس البلدي ماليا وإداريا ويعظم من دوره الرقابي فيكون للمجلس البلدي الحق بسحب الثقة بمدير عام البلدية بناء على أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وذلك من باب تحميل مدير البلدية المسؤولية كاملة عن تنفيذ قرارات المجلس البلدي، لاسيما انه يحضر جلسات المجلس وكذلك يقوم بأعمال التنسيق المباشر مع الوزير، فهو مسؤول عن تنفيذ القرارات وفق المادة 24 من القانون رقم 5/2005

وأضاف أن أهم التعديلات التي يتبناها تتمحور حول منح المجلس البلدي صلاحية مناقشة مشروع ميزانية السنة المالية الجديدة، ومشروع الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية لكل من البلدية والمجلس البلدي، وذلك تدعيما للدور الرقابي للمجلس وبهدف تيسير عملية تنفيذ قرارات المجلس البلدي في السنة المالية الجديدة حتى لا تكون مسألة عدم توافر الميزانية سببا لتعطيل قرارات المجلس البلدي.

وطالب البوص بضرورة منح المجلس دورا أكبر وصلاحيات أوسع في مشروع المخطط الهيكلي من خلال تقديم الدراسات وعدم الاكتفاء بابداء الرأي وكذلك حسم الصراع مع وزير البلدية في شأن الاعتراض على قرارات المجلس وتعطليها، مشددا على أنه من غير المعقول أن تكون سلطة الوزير المعين تعلو سلطة مجلس منتخب أسس منذ 1931 لتسيير شؤون المواطن ورعاية مصالحة، بل ان مسألة الجمع الحالي بين الوزارة والبلدية من قبل وزير شؤون البلدية يعد مخالفة صريحة للقانون 5/2005 ويجب تجنبها لضمان سير أجهزة الدولة بانتظام وتفادي تضارب الاختصاصات التي ساهمت بشكل كبير في تراجع دور المجلس البلدي، وهو ما انعكس على تردي الخدمات وتفاقم المشكلات والتجاوزات في مرافق الدولة.

العريان: بعد رفع القمامة العضوية من الحاويات يتم غسلها من الداخل والخارج

استمرارا لجهود البلدية الميدانية لمختلف الأنشطة التي تقوم بها الادارات والمراقبات المختلفة لأفرع البلدية بناء على توجيهات الإدارة العليا في البلدية وخاصة النظافة العامة. وفي هذا السياق أوضح مراقب النظافة بفرع بلدية محافظة حولي حمدان العريان أن مراقبة النظافة عندما تقوم برفع القمامة العضوية يتم غسيل الحاويات مباشرة من الداخل والخارج بنفس المكبس الآلي. بدورها دعت إدارة العلاقات العامة المواطنين والمقيمين في عدم التردد بالاتصال على خط البلدية الساخن 139 في حال وجود أي شكوى تتعلق بجهاز البلدية سواء كانت في مجالات الأغذية، النظافة العامة، الباعة المتجولين، أو أي مجالات أخرى، مشيرة إلى أنه سيتم التعامل معها طبقا للوائح وأنظمة البلدية.